

30 أبريل، 2013



أصدرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، اليوم، تقريراً بعنوان " الاعتداء المنظم على الصحفيين كوسيلة لحجب الحقيقة" وهو تقرير يوثق أربعة أشهر من الاعتداءات المتكررة على الصحفيين والمصورين في الأحداث والاشتباكات المتكررة التي تشهدها البلاد في الأونة الأخيرة، ويأتي ذلك في إطار عمل برنامج حرية الإعلام.

فمنذ مجيء الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم والأجواء يسودها حالة من قمع وتقييد حرية الرأي والتعبير لم تشهدها مصر من قبل، ففضايا الحريات وتحديد حرية الفكر والكلام تنهال على قاعات المحاكم، ليس هذا فقط فهناك أيضاً حالات المنع والتحرير على الأذى وغيرها من أساليب الانتهاكات الكثيرة التي تطول أشكال التعبير عن الرأي المختلفة والتي تنص عليها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، ويتم ذلك كله من خلال سياسة محكمة من جانب السلطة لتكميم أفواه جميع المعارضين والمخالفين لهم في التوجهات.

وقد لاحظ فريق عمل برنامج حرية الإعلام خلال عمله على هذا التقرير إزداد ملحوظ في حالات الانتهاك التي تعرض لها الصحفيين في الاشتباكات المختلفة مقارنة بأوقات سابقة، فقد رصدنا 53 حالة اعتداء جسدي خلال الأربعة أشهر الماضية، وقد أجمع جميع الصحفيين الذين قمنا بتوثيق شهاداتهم على أن المعتدين عليهم سواء كانوا من قوات الأمن أو من المواطنين كانوا يستهدفون الصحفيين وكاميراتهم حتى لا يتم توثيق الاعتداءات الجسيمة التي يقومون بها، ولهذا فإن عدد الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم والكاميرات والمعدات التي تم تكسيرها في تزايد مستمر.

وفي محاولة لمعالجة هذه الأزمة، قام فريق عمل التقرير بمناقشة النصوص القانونية والدستورية سواء كانت المحلية أو الدولية والتي تنص على ضرورة توفير الحماية للصحفيين أثناء تادية عملهم، فهذه المهنة محمية بموجب كافة المواثيق والقوانين، فمثلا في الدستور المصري هناك مادة خاصة بحرية الصحافة وتنص على " يكفل الدستور المصري عدد من الحقوق والحريات للصحفيين، سواء بصفاتهم المهنية، أو بصفتهم مواطنين". وكذلك كافة المواثيق والمعاهدات التي تنص على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين أثناء تادية عملهم وتجبر السلطات على ضرورة توفير المعلومات اللازمة لهم لكي تسهل مهمتهم.

يناقش التقرير أيضاً، المعايير الدولية لحماية الصحفيين، فمثلا جاء في قرار اليونسكو رقم 29، المعنون "إدانة العنف ضد الصحفيين"، الذي تبناه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في 12 نوفمبر عام 1997 بباريس، معتبراً الاعتداء على الصحفيين جريمة ضد المجتمع لتأثيره في أوضاع حرية الرأي والتعبير وانعكاساته على جميع الحريات الأخرى الواجب توفيرها؛ مقررأ ضرورة سن التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ومعاقبة المتورطين فيها.

وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات يقدمها باحثو المؤسسة إلى الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة، تنص في مجملها على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين وتوفير كافة المعلومات التي تسهل لهم عملهم، وضرورة الكف عن استهداف الكاميرات أثناء تغطية الاشتباكات، بالإضافة إلى ضرورة نشر الوعي بين المواطنين والتأكيد على الدور الهام الذي يلعبه الإعلام في كشف الحقائق ونفي تهمة العمالة أو التآمر عنهم لأن دورهم وواجبهم الصحفي يحتم عليهم السعي للوصول إلى الحقيقة.

للإطلاع على التقرير كاملاً